



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 19

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 24 صفر 1433

الموافق 19 جانفي 2012

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الثالثة والعشرين ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثالثة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 24 صفر 1433
الموافق 19 جانفي 2012

السيد عمار ملاح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام. سؤالي موجه إلى السيد وزير النقل: سيدي الوزير،

لدي سؤالان: لقد أنجز مطار باتنة - كما هو معلوم - في تسعينيات القرن الماضي على أساس أن يلبي احتياجات النقل الجوي لمواطني أكثر من ولاية الذين يتزايد عددهم باطراد، وليخفف الضغط على مطار قسنطينة.

لكن يبدو أنه بعيد عن تحقيق مثل تلك الأهداف؛ فالرحلات إلى الأراضي المقدسة ألغيت منذ 2010، وتقلص عدد الرحلات إلى العاصمة إلى رحلتين أسبوعيا فقط، مما يضطر المسافرين أو المعتمرون للتوجه إلى مطار قسنطينة.

من جهة أخرى، فإن المطار لحد الآن لم يتم تجهيزه بالمعدات الإلكترونية اللازمة، التي تسمح بهبوط الطائرات أثناء الضباب، ويعني ذلك أن تتجه الطائرة إلى قسنطينة، مع ما يلحق بالمسافرين وكذا عائلاتهم من مشاق جراء هذا التنقل.

من جهة أخرى، لقد سبق أن أبديتم موافقتكم المبدئية على إنجاز خط ثان للسكك الحديدية يربط جامعة باتنة بالقطب الجامعي الجديد «فسديس»، الذي سيضم أكثر من 22.000 طالب، خاصة وأن النقل بالحافلات بات غير مجدي.

وسؤالي لمعاليتكم: إلى أين وصل مشروع الخط الثاني هذا؟ وهل لدى وزارتك برنامج لتأهيل المطار ليقوم بتلبية الاحتياجات التي وجد من أجلها؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير

الرئاسة: السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة وتتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إن، استنادا إلى أحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد عمار ملاح، ل طرح سؤال شفوي متعلق بقطاع النقل، فليفضل مشكورا.

والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمار ملاح، الكلمة للسيد وزير النقل لتقديم الجواب، فليتفضل.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا للسيد ملاح على هذا السؤال بشقيه، الشق المتعلق بمطار باتنة، السيد خذري والسيد يوسف يظنران إلي..

أولا، فيما يتعلق بخط السكة الحديدية الرابط بين مدينة باتنة وفَسديس، القطب الجامعي الجديد سيحوي تقريبا 25.000 طالب.

أولا، يجب التذكير بأن الخط الأول قد أنجز وأن محطة القطار داخل القطب الجامعي قد أنجزت كذلك، إن شاء الله عندما يدخل هذا القطب حيز التشغيل لأنه لم يفتح لحد الآن، نظرا للإنجازات العظيمة التي يتم تحقيقها على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في كل الميادين البيداغوجية والإيوائية والإطعامية.

هذا القطب أصبح الآن ينتظر التأهيل لأنه يلبي الحاجيات المستقبلية لمنطقة كل باتنة، فعندما يتم فتحه ونتأكد من الحاجيات الحقيقية لنقل الطلبة، لأننا لحد الآن لا نعرف التدفقات الحقيقية لأن الإيواء موجود داخل القطب، ومن المعقول أن الإيواء في الجزائر يتجاوز 50% من مجموع الطلبة، حينئذ تتم الدراسة بناء على التدفقات الحقيقية بالنسبة لنقل الطلبة أو عدم نقلهم إذا كانوا موجودين باستمرار بالإقامة الجامعية في القطب، فنقلهم يوميا غير مطلوب لكن نقلهم أسبوعيا قد يكون مطلوبا سواء نحو باتنة أو مناطق أخرى، لأن جامعة باتنة ليست جامعة لباتنة فقط وإنما جامعة لمنطقة معينة.

إن، الالتزام المبدئي باق ومنتظر – إن شاء الله – أن يفتح هذه السنة القطب الموجود، واستعمال الخط الأول بكل مقوماته، فنحقق الدراسة الموضوعية

بناء على معطيات حقيقية بالنسبة لهذا الخط، إذن الالتزام المبدئي باق بالنسبة لدراسة هذا الخط، وهذا لا يكلفنا كثيرا لأن ما نحتاجه من تمويلات قد نجدها داخل القطاع ذاته.

بالنسبة لمطار باتنة، مطار باتنة كان نتيجة لإرادة سياسية، ومطاراتنا وكثير من إنجازاتنا كانت نتيجة لإرادات سياسية، قبل أن تكون نتيجة لتخطيطات مدققة، عندنا مطار قسنطينة ومطار سطيف ومطار باتنة ومطار بسكرة الواحد منها يوجد على بعد 120 كلم من الآخر، كلها، هذه الإرادة السياسية للبلاد، وللجزائر الآن 36 مطارا، أغلبها تقريبا مطارات دولية، يبقى الآن تشغيلها، التشغيل يتم في إطار حاجيات كل منطقة وليست منطقة باتنة التي تلبي حاجيات قسنطينة، سطيف، لنقل المسافرين في هذه المناطق كلها لهذا يظهر أن حركة الطيران من وإلى مطار باتنة قد تظهر غير كافية حتى وإن كنت أعتذر لدى السيد ملاح، فيما يتعلق بالأرقام التي تقدم بها، فما عندي هو أن حركة النقل من العاصمة إلى باتنة أو باتنة، العاصمة هو 07 رحلات أسبوعية، تغطي كل أيام الأسبوع وليس رحلتين، 07 رحلات أسبوعية تغطي كل أيام الأسبوع.

أما بالنسبة للرحلات الدولية، فعلا فهي من واحدة إلى اثنتين أسبوعيا، نحو مرسيليا وباريس، قد تكون هذه غير كافية، لكن إذا كان من الضروري أن نرفعها تبعا لحاجيات أكيدة، فلن نتوانى في تلبيتها.

أما الحج أو السفر إلى البقاع المقدسة من باتنة، فهذا قرار له علاقة بالتنسيق مع السلطات السعودية فيما لها من إكراهات داخلية وبما لها من اعتبارات داخلية لها علاقة بالأشغال الكبيرة التي تجرى حاليا في مطار جدة لتوسيعه، توسعة كبيرة جدا وهذا ما لا يسمح باستقبال الطائرات من الحجم الصغير فاقتنعنا بضرورة اكتراء طائرات أو تخصيص طائرات من الحجم الكبير جدا، لتخفيض عدد المطارات إلى خمسة، قمنا بهذا قبل سنتين وهاته السنة، وسنبقى على ذلك في السنة

لكي نأتي بالوفد الذي يأتي رفقة الوزير أو أي شخص، ولهذا فمئذ التسعينات إلى حد الآن هذا المطار بدون (ILS) ولهذا لا بد من الوزارة أن تفكر في (ILS).

النقطة الثانية، ما نتمناه سواء ولاية باتنة أو حتى الولايات المجاورة التي تستعمل مطار باتنة هي استقلالية المطار سواء إداريا، أو ماليا، لأنه كانت لنا ندوة مع الشرطة هناك في قسنطينة؛ نحن لم نكن نعلم، جاء مسؤولون من قسنطينة ماذا قالوا لنا؟ قالوا لنا الدولة خاسرة مع هاته المطارات الصغيرة، أين هي هذه المطارات الصغيرة؟

هي في باتنة، سطيف وبسكرة ونحن لم نجهم ولم نقل لهم شيئا، لكن كإطار في الدولة وتقول مثل هذا، فهذا غير مقبول من طرفنا!

نعم اعملوا على أساس أن تحسنوا وضعية مطارات باتنة وسطيف وبسكرة لكن أن تقول، الدولة خاسرة مع هذه المطارات الثلاثة، بالعكس لا بد أن يعملوا ليحسنوا وضعية المطارات، سواء في سطيف أو باتنة أو بسكرة.

هذه هي الملاحظات التي أردت أن أضيفها، السيد الوزير، وشكرا لكم على كل التفاصيل التي أعطيتموها لنا فيما يخص المطار وفيما يخص قطب فسديس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمار ملاح، الكلمة من جديد إلى السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة، طبعا عدد الطلبة في القطب حاليا هو 6.000 طالب وطاقته 22.000، معنى ذلك أن الخط الحالي كاف جدا لتلبية هذه الحاجيات، قال من الممكن أن نصل بسرعة وفعلا عدد الطلبة الجامعيين هنا بالجزائر يرتفع بسرعة، وقد يحتاج إلى خط ثان، لنعلم فقط بأن النقل ليس كله من مدينة باتنة.

إذا كانت الجامعة أو القطب الجامعي؛ بباتنة في منطقة معينة فإن الطلبة لا يأتون كلهم من مدينة

المقبلة، وهذا ما تقرر على مستوى السلطات العمومية في البلاد، تماشيا مع ما تحدده السلطات السعودية لأنه لا يمكنها أن تستقبل كل الطائرات الصغيرة، ليس من الجزائر فقط ولكن من كل مناطق العالم، إذن هذا إكراه وقتي، نتمنى عندما تنتهي الأشغال القائمة في مطار جدة - إن شاء الله - أن نكون قادرين على رفع عدد المطارات التي تنطلق منها الأسفار إلى البقاع المقدسة.

أما فيما يتعلق بوسائل تأمين الهبوط على مطار باتنة أوقات الضباب، فالعملية جارية، لأن فيه 20 مطارا معنيا بهذه التجهيزات (ILS) وهي آلات تمكن من الهبوط حتى في الليل وحتى في الضباب، إذن العملية جارية ونظرا للإجراءات الخاصة بالصفقات العمومية، فهذه ستنجز - إن شاء الله - عندما ننتهي من كل هذه الإجراءات.

هذا مجمل ما عندي من إجابات حول ما جاء في سؤال السيد ملاح، أعتذر إذا كنت قصرت في الإجابة على ما يريد وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد عمار ملاح هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد عمار ملاح: شكرا للسيد الوزير وإنما لدي ملاحظة فيما يخص القطب الجامعي، حاليا يوجد به 6.000 طالب، لأنه حين يتم سيصبح فيه 22.000 ثم فيما بعد يمكن أن يصبح فيه 35.000، ولهذا ضروري، ضروري أن ينجز الخط الثاني لأنه ليس في شهر أو في شهرين ينجز هذا الخط ولهذا لا بد على الوزارة - إن شاء الله - أن تفكر في إنجاز هذا الخط.

أما فيما يخص المطار، في الحقيقة أنجز في التسعينات وإلى حد الآن (ILS) غير موجودة، وأخيرا حين أتى أعضاء المجلس الاقتصادي تجولوا فوق المطار، كنا ننتظر من السيد باباس لكي ينزل ولم يكن الأمر كذلك، وفي الماضي البعيد كنا نذهب حتى إلى قسنطينة حين يكون الضباب

وهران - بشار وآخر من بشار - وهران وسأركبه غدا - إن شاء الله - وإليكم الدعوة لمن يريد أن يغامر معي فليأتي، ليست مغامرة وإنما هي حقيقة. كذلك بالنسبة لورقلة، والشمال الذي سأذكره، والهضاب العليا التي بدأ يرتسم بها الآن خط الهضاب العليا بالإضافة إلى مختلف الطرق، ستجدون من يفضل الطريق على الطائرة، هذه المعطيات لا بد أن ندخلها في حساباتنا حتى لا نستثمر فيما لا يثمر ولو سياسيا.

إذن، فما ذكرته يبقى موضوعيا وما قلته يبقى موضوعيا إلى غاية - ربما - أن نلبي الحاجيات مثل تنصيب أجهزة (ILS) إن شاء الله وبما أن الأمر يتعلق بقطاع السيد كريم جودي، فإنني أفضل أن لا أتكلم على هذه الإجراءات، المتمثلة في الصفقات العمومية.

إذن، لهذا فالإجراءات ضرورية وتحتاج إلى وقت معين وذكرت أن باتنة ليست وحدها في هذا الميدان بل 20 مطارا ينتظر وصول (ILS) - إن شاء الله - لضمان هبوط الطائرات.

فقط، أخاف أن تظن باقي مناطق البلاد بأن الحصول على مطار كما كان في الماضي يبقى ضروريا لكل ولاية كسيدي بلعباس وهي موجودة على بعد 90 كلم من معسكر، 90 كلم من سعيدة، 90 كلم من وهران، 90 كلم من تلمسان وتقريبا 70 كلم من عين تيموشنت ويقال لك هي في حاجة إلى مطار، في المنظور القديم من حقها أن يكون لها مطار لكن نظرا إلى أن الطرق أصبحت كثيرة والطريق السيارة يمر على مدينة سيدي بلعباس فهي على بعد 35 كلم من المطار، وهناك بلدان في العالم ترى أن بعد 100 كلم لا يعتبر بعدا بالنسبة للمطارات، عندما تكون الطرق جيدة ففي 100 كلم هي عادية والآن تبني المطارات عن بعد 180 كلم من المدن الكبيرة، لكن يبقى المكتسب مكتسبا ويحتاج إلى تدعيم، شكرا سيدي عضو مجلس الأمة.

السيد رئيس الجلسة: نبقي مع قطاع النقل والكلمة للسيد جمال قيقان، فليتفضل بطرح سؤاله.

باتنة، يأتون حتى من مدن أخرى ونظرا الآن للتغيير الذي وقع في الخريطة الجامعية وتخصص بعض الأقطاب من غرب الجزائر وشرقها وشمالها وجنوبها، لتجاوز ما كنا عليه في السابق كجامعات قاعدية، قد يأتي الطلبة من غير منطقة الشرق الجزائري إذا كان فيه تخصصات موجودة في جامعة باتنة وغير موجودة في مناطق أخرى، نظرا للخريطة الجامعية التي حددتها وزارة التعليم العالي، هذا يتطلب منا أن نتعرف بدقة على هذه المعطيات، علما أن الخط الآن كاف، لم أقل لن نقوم بذلك إنما قلت بأن الدراسة المبدئية قائمة، لكن نحتاج إلى تدقيق المعطيات وليس فقط بالإرادة السياسية نقوم بذلك بل لأن الحاجة تدفعنا إلى ذلك، مع إدخال 50% من الطلبة الذين سيكونون قاطنين في القطب ولا يحتاجون يوميا إلى الانتقال إلى مناطق مختلفة.

بالنسبة للمطار، ذكرت الإطار الذي جاء من قسنطينة وقال بأن هذا المطار يسجل خسارة سنوية، هذه الظاهرة موجودة في كل مطارات الجزائر، خاسرون تقريبا في أغلبها ماعدا العاصمة على وجه الخصوص، لهذا كان التنظيم على مستوى الطيران المدني للجزائر في ثلاث مناطق: منطقة قسنطينة إلى غاية الجنوب، وبالتحديد جانت ومنطقة العاصمة إلى غاية تمنراست، ومنطقة وهران إلى غاية أدرار وتندوف إلى غير ذلك، لتتحمل منطقة المطارات الكبرى أعباء المطارات التي ليس فيها نشاط كاف، هذه مرحلة انتقالية نقبل بها دائما ضمن ما سميته أنا بالإرادة السياسية في البلاد، لأننا مازلنا في بداية التنمية ولم نصل بعد إلى.. فقط يجب أن ندخل الآن، وسأجيب على السؤال الثاني فيما بعد، في وقت من الأوقات كنا نعتمد فقط على النقل الجوي كنمط وحيد، الآن يمكن أن يقول لكم عمال مطار العاصمة إن مطار الجزائر فقد في السنة الماضية 10% من نشاطه لأن الطريق السيارة شرقا وغربا عندما يكتمل في منطقة الشرق كلها إلى غاية الطارف معنى ذلك أن الطلب على الطائرة سينخفض، وعندما ندرج الآن خطوط السكة الحديدية، الآن قطاران ببشار يوميا واحد يأتي من

والمتحضرة، أعتذر فقط لدى السيد عضو مجلس الأمة على هذه المقدمة البسيطة، التحضر يطبعه الانسجام والتخلف أيضا يطبعه الانسجام والتنامي بينهما يحاول أن ينفلت من انسجام التخلف ليصل إلى انسجام التحضر وهذه هي حال الجزائر.

نحن بلد متنامي يحاول أن ينفلت من انسجام التخلف، ليصل إلى انسجام التحضر إن شاء الله، في كل مناحي الحياة، إنتاجا واستهلاكاً وتنظيماً وسلوكاً، أما بالنسبة للجانب الأول المتعلق بالإنتاج فهو كل إنتاج بمفهومه الواسع في السكة الحديدية لأنني سأتناول القضايا التي تناولها السيد عضو مجلس الأمة. فقبل سنتين - بالتقريب - لم يكن القطار يصل إلى بشار ولا إلى تفرت ولا إلى تبسة عن طريق أم البواقي وعين البيضاء ولم يكن يصل إلى باتنة، عن طريق مسيلة وعن طريق برج بوعريبيج وهو يصلها حالياً، وقبل سنتين أيضاً - بالتقريب - لم نكن نفهم ما معنى الأوتوراي والآن الأوتوراي يصل بجاية بالعاصمة وسطيف بالعاصمة وقسنطينة ببسكرة والجزائر بالشلف والجزائر بوهران ووهران بمغنية مرورا بسيدي بلعباس وتلمسان، هذه كلها أصبحت تطبع المشهد الجزائري قبل سنتين فقط. قبل سنتين أيضاً بالتقريب لم يكن قطار العاصمة - وهران بالصورة الحديثة والمعاصرة في ورشات سيدي بلعباس كواحد من أربعة أقطاب للصيانة على المستوى الجزائري، لم يكن يصل وهران في أقل من 06 ساعات، والآن يصل وهران في أقل من 04 ساعات وربع وفي رفاه كبير، نفس القطار الذي يربط العاصمة بقسنطينة، حتى وإن كان خط السكة الحديدية للشرق يحتاج إلى تجديد وهو يصل كذلك بين برج بوعريبيج والثنية مزدوجاً ومكهرباً حالياً.

قبل سنتين أيضاً، ضواحي العاصمة لم تعرف 64 قطارا مكهربا، مكيفا، تربط الثنية والقرى بين العاصمة والثنية وبين العفرون والعاصمة، كما يفعله حالياً، وينقل 100.000 مسافر يوميا، أكثرهم عمال وطلبة، فهذه كلها منجزات لا بد أن نذكرها عندما نذكر النقائص، لأن البعض يظن أننا لا نعرف

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير النقل

وهذا نصه:

إن قطاع النقل في بلادنا يعاني الكثير الكثير، ليس من حيث المرافق والهيكل وإنما من سوء التنظيم وعدم احترام الوقت.

إن الوقت المثبت على اللوح الإلكتروني مثلا والمحدد لإقلاع الطائرة أو القطار وحتى الحافلة لا يحترم في أغلب الأحيان، وهذا ما سبب استياء كبيرا لدى المسافرين، ناهيك عن لوحات الإرشاد التي تكاد تكون منعدمة - تقريبا - في بعض المحطات، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام واللامبالاة. سيدي الوزير،

ماهي الإجراءات الصادرة من طرف الوزارة للقضاء على هذه العيوب والنقائص؟ والتي من خلالها نعيد شبكة النقل في بلادنا إلى مصاف الدول المتحضرة، لأنها شريان حيوي وهام بالنسبة للمجتمع ووجه من أوجه التقدم والتحضر. تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان، الكلمة للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي رئيس الجلسة. يا أخي، في الأخير قلت نعيدها إلى مصاف الدول، أظن ألا نعيدها بل نوصلها، لأنها لم تكن متطورة من قبل، قد يظن من يستمع إليك بأنها كانت جيدة وضيعناها بعبارة يجب أن نعيدها، المقصود هو أن نصل إلى مصاف الدول المتقدمة

بالنسبة للنقل الجوي، وهذا آخر الجواب، هو أن الخطوط الجزائرية استطاعت أن تقتني في السنتين الأخيرتين 11 طائرة: 07 من الحجم الكبير و 04 من الحجم الصغير، بالإضافة إلى 04 طائرات من الطراز العالي لـ «طاسيلي للطيران» معناه أن الجزائر في ظرف سنتين بين «طاسيلي للطيران» وبين «الخطوط الجوية الجزائرية» اقتنت حوالي 15 طائرة نحن الآن نحاول أن نستعملها بالتوافق بين «طاسيلي إيرلاينز» وبين «الخطوط الجوية الجزائرية» حتى تلبى الحاجة وبدأنا نلاحظ - لمن ينكر ذلك - أن تحسينا كبيرا بدأ يظهر في احترام المواقيت، قلت تحسينا ولم أقل تلبية كبيرة، هي تقريبا بـ 20 دقيقة، 25 دقيقة إلى غاية ساعة، نتمنى أن نستمر هكذا بناء على ما عندنا من الوسائل التي تحاول أن تصل إلى تلبية الحاجيات، بالإضافة إلى إدماج الجنوب الجزائري بدراسة خاصة استثنائية في تلبية الحاجات، حتى وإن كانت شروط الربح غير متوفرة، لأنها من واجبات الدولة الجزائرية، نظرا للمسافة الشاسعة التي تفصلها عن شمال الجزائر.

نتمنى فقط أن جانب الموارد البشرية يتبع ذلك، وأن الانضباط داخل المؤسسة كذلك يتبع ذلك لأنهم يتعاملون مع جزائريين يحتاجون إلى هذه الوسيلة في أوقات معينة.

أنهي بالسلوك، الذي تكلمت عنه في الأخير، مع الأسف الشديد، سأذكرها لكم، كسر زجاج «الأوتوراي» يكاد يكون يوميا برمي الحجارة.

ثانيا، كل التأخرات التي تحدث في قطارات ضواحي العاصمة، كلها، لها أسبابها 98% منها يعود السبب الأساسي فيها إلى سرقة الأسلاك الكهربائية، ورغم أن توترها 750 فولط واستطاعوا أن يكيّفوا وسائلهم مع 750 فولط لاقتطاعها وبيعها، والآن فيه - بما أنها إلكترونية كلها - تعد لا نذكره يوميا وإن كانت الصحافة مشكورة على ذلك ذكرته، حينما نشرت أن تخريب الوسائل الإلكترونية الموجودة على السكة الحديدية ربما لبيعها أو لحاجة في نفس يعقوب.

إلا النقائص ولم تكن هناك إنجازات عظيمة. بالنسبة للجانب الثاني، هو أن خط الجلطة بعد أيام - إن شاء الله - ستنتهي الدراسات الخاصة به، ونعطي الصفقة لمن يقوم بها - إن شاء الله - من مجموع المؤسسات العمومية، حتى تنجزه لأن الدراسة تنتهي هذا الشهر، والأموال متوفرة كذلك. بالنسبة للنقل البري، لا يمكن أن ينكر أحد بأننا الآن أصبحنا نستلم المحطات البرية الواحدة بعد الأخرى، يوجد محطات النقل البري من الطراز العالي للدول المتحضرة، أنظروا محطة تيزي وزو، البويرة، بجاية، سيدي بلعباس و عما قريب محطة مسيلة وغير ذلك من المحطات كمستغانم، و غليزان، كل مدننا الكبيرة أو مقرات الولايات بما فيها مقرات الدوائر وحتى مقرات الولايات التي لم يصلها هذا البرنامج، إذن هذه كلها تضمن شروط تحسين نقل المسافرين في الجزائر، وهذه المرتكزات الحقيقية لتنظيم النقل، سواء كان النقل بين المدن أو النقل داخل المدن.

بالنسبة للنقل الحضري لا ينكر أحد بأننا الآن - على الأقل بالنسبة للقطاع العمومي - نكاد أن نغطي، بعد شهرين أو ثلاثة، كل ولايات الجزائر بإنشاء شركات النقل الحضري العمومية - طبعا - التي لا تغطي الكثير بالنسبة لما يغطي ويجب أن يغطيه القطاع الخاص، لأنه يظفر لحد الآن بأكثر من 90% من حاجيات المواطنين في النقل الحضري، هذا النقل الحضري يحتاج إلى تنظيم، لكن، متى كبر؟ كبر بين 1988 و 2004 وهي مرحلة فوضى، نظرا للأوضاع التي عاشتها الجزائر، فتكاد آنذاك أن تختفي الدولة كدولة وتترك التسيير لغير أهله، الآن كل الجهود ابتداء من 2001 - وتطبيقه ابتداء في الحقيقة من قانون 2004 - بدأنا الآن نستكمل كل التنظيمات الضرورية، حتى يمكن أن ننظم هذا القطاع، ومن الوسائل الهامة جدا التي ستعرض عما قريب على الحكومة، وما نسميها بالسلطات التنظيمية للنقل الحضري مثلما هو موجود في الدول المتقدمة، اقتداء بها لأنها مرجعيات تحتاج إلى تطبيق في الجزائر.

قلت فيما يخص الانسجام لابد أن يكون الجانب المادي منسجما مع الجانب السلوكي وأنهيت كلامي بالجانب السلوكي، أتمنى أن يتبع الجانب السلوكي، الجانب المادي حتى نحقق شروط اللحاق بالانسجام الحضاري، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: ننتقل الآن من قطاع النقل إلى قطاع المالية وأحيل الكلمة إلى السيد بلعباس بلعباس لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل.

السيد بلعباس بلعباس: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي السيد وزير المالية: حقيقة إن ظاهرة تقييم المشاريع قد انخفضت في الجزائر، لكن لا تزال نتيجة لطول الإجراءات وتعدد منحها تطل بظلالها على القيمة الحقيقية، مما دفع البعض للقول، الخبراء يقولون بأن نتيجة لطول الإجراءات وتعددها هناك تسربات لأموال الدولة قد تصل من 10% إلى 15%، فما حقيقة هذا الأمر؟ وماهي الإجراءات التي تراها الحكومة مناسبة للحد من هذه الظاهرة؟ وأشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، الكلمة للسيد وزير المالية للرد على السؤال، فليفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

كل التأخرات، يضاف إليها 98% المذكورة، هناك من المسافرين من يقف في وجه غلق أبواب القطار الكهربائي وبعدم غلقها فلا يمكنه الانطلاق لأنه إلكتروني ويضمن السلامة، ومن يدخل القطار يلاحظ ذلك لأنهم كانوا ينتظرون زملاء لهم كانوا متخلفين، إذن معنى ذلك أن هذه الأمور هي أمور نتعامل معها باللين، وبالإرادة لأننا نملك الإرادة الكافية لإقناع الناقلين والمنقولين، حتى نتغلب على النقائص التي جاءت في مداخلة السيد عضو مجلس الأمة، لنا العزيمة ولنا القناعة بأننا - إن شاء الله - سنتغلب عليها، بالإضافة إلى ما ذكرته كوسائل مادية تحققت وستتبعها أخرى - إن شاء الله - وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد جمال قيقان، هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد جمال قيقان: إذن، نشكر السيد الوزير على هذه الإجابة، فقط لدي ملاحظة صغيرة جدا، معالي الوزير، أنا لم أقل من حجم الإنجازات وحجم الهياكل والمرافق، فقط النقل تقدم فعلا في بلادنا في السنوات الأخيرة، كباقي القطاعات الأخرى وهذا لا يجده جاحد وإنما ركزت على ملاحظتين:

الخدمات داخل المحطات سواء التوجيه أو النظافة أو اللافتات وكذلك احترام الوقت، لأن الوقت مهم جدا والدول المتطورة تطورت بالدرجة الأولى بفعل احترام الوقت، لأن الوقت له أهمية كبيرة، هذا ما أردت قوله وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان والكلمة من جديد للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا، قلت بأن التحضر هو انسجام، الجزائر عندها 06 ملايين ونصف المليون سيارة تقريبا.

الكبرى تحت تصرف الوزارة المكلفة بإنجازها، كما تطبق على عملية رأس المال الخاصة بالتجهيز العمومي للدولة، التي تم وضعها من خلال حساب التخصيص الخاص أو عن طريق التعاقد نفس القواعد والإجراءات المطبقة على استثمار الدولة خصوصا فيما يتعلق بمراقبة إصدار الوثائق التي تبرر استعمال الاعتمادات بالشطر، شكرا على حسن الاستماع.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد التعقيب على رد السيد الوزير؟ تفضل.

السيد بلعباس بلعباس: شكرا للسيد رئيس الجلسة، وأشكر السيد معالي الوزير على هذه الإيضاحات، في الحقيقة أنا لا أملك تعقبا وإنما فقط إذا سمحتم، سيدي رئيس الجلسة، بعض الإضافات والتوضيحات في هذا المجال، لأن السؤال مرتبط كذلك في الحقيقة بظاهرة البيروقراطية التي تعرفها الجزائر وهو مرض خطير يستنزف ويستغرق كل طاقات الأمة المادية والمالية والبشرية، وكما يظهر للجميع أو يعرف الجميع بأن ظاهرة البيروقراطية لها سببان: قد تكون لعدم الكفاءة أو تكون مقصودة للاستنزاق، أو لتخوف الإطارات من مباشرة عملية النفقات العمومية بحرية وتسمح لهم بإبراز قدراتهم وكفاءتهم وحتى روح المبادرة لديهم، رغم أن الحكومة قامت بإجراء تعديل قانون مكافحة الفساد وقانون العقوبات، إلا أن هذا لم يقض على التخوف لدى الإطارات المسيرة ولا تزال حاجمة عن الإقدام على عملية التسيير.

إذا سمحت سيدي رئيس الجلسة، كذلك في الأسبوع السابق سمعنا وزيرا في الحكومة يشكو من هذه الظاهرة، حيث استغرق مشروعه في مدينة المنيعة 03 سنوات من أجل دفتر الشروط أمام لجنة الصفقات العمومية الوطنية.

إذن، بسبب هذه الظاهرة تبقى الأموال مجمدة

السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السيدات والسادة الحضور، أشكر السيد المحترم بلعباس بلعباس على هذا السؤال، وأريد في البداية أن أوضح بأن التكاليف الإضافية وتمديد آجال الإنجاز ليست بسبب التأخر في إعداد الدراسات، ولكن بسبب نقص الدراسات الدقيقة والكاملة للمشاريع، مما يؤدي إلى كثرة إعادة التقييم المكلفة لميزانية الدولة، وقد نص المرسوم رقم 98-227، المعدل والمتمم في 2008 على أحكام ترمي إلى تحسين الإجراءات المتعلقة بإعداد وتسيير النفقات العمومية للدولة. كما حدد أكثر ما يتعلق بتخصيص موارد وتنفيذ عمليات التجهيز بغرض عدم اللجوء إلى إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي تتجاوز مبلغ رخص البرنامج وعدم التأخر في آجال الإنجاز.

ولهذا تم إنهاء دراسات التنفيذ قبل انطلاق أي مشروع وتسجيله بالتكاليف التي حددتها الدراسات وذلك للتحكم أكثر في إعادة التقييم وتسجيل التخصيصات المالية للإنجاز قريبة من التكلفة الحقيقية، لا يمكن أن يتم تطبيق أي عملية مهما كان نوع تسييرها، إلا إذا كان المشروع محل مقرر برنامج تحدده وزارة المالية، وتكون دراسة الإنجاز منتهية واعتمادة دفع خاصة به مسجلة، والأرضية العقارية محددة وغير مستعملة كما يجب توفر أداة للإنتاج، وجددت المعالجات الخاصة للمشاريع الكبرى التي تقوم بها القطاعات الوزارية التي رصدت لها موارد مالية هامة من ميزانية الاستثمار للدولة، والتي تعتبر من بين الوسائل المهمة التي تسمح باستعمال النفقات العمومية بشكل عقلائي وتحسين فعاليتها، ولهذا تم وضع نظام للدراسات بثلاث مراحل: دراسات المطابقة، دراسات الجدوى وأخيرا دراسات التحضير والإنجاز. وتجدر الإشارة أن تحرير الاعتمادات المالية الخاصة بهذه المشاريع لا يتم إلا بعد إجراء خبرة من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية والموافقة عليها. وقد وضع هذا الصندوق دليلا لإدارة المشاريع

واحد وهو أن تجرى قبل كل شيء دراسة دقيقة تقوم على ثلاثة مشاريع، وفي نفس الوقت فيما يخص النفقات الكبرى أكثر من 20 مليار دج في مؤسسة اسمها (CNED) لا بد أن يكون دفع النفقات فيما يخص الدراسات المصادق عليها من طرف (CNED)، شكرا للأخ بلعباس بلعباس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا ونبقى مع قطاع المالية والكلمة للسيد عبد الله بن التومي لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم. السادة أصحاب المعالي، الوزراء، زميلاتي، زملائي الأفاضل، السيدات والسادة الحضور، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير المالية: إن عملية تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ظاهرة جد خطيرة تكتسي بعدا عالميا، استقطبت اهتمام المجتمع الدولي، فصيغت حولها اتفاقيات وقوانين محلية ودولية كثيرة بغرض محاصرتها، كذلك بما أن هذه الجريمة تعتبر جريمة عابرة فإن بلادنا ليست بمنأى عن أخطارها، التي قد تمس باستقرار أمنها وبمدى نجاعة منظومتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وعلى هذا الأساس أسأل معاليكم عن حجم هذه الظاهرة؟ وماهي الإجراءات والوسائل المنتهجة لمكافحتها؟ كذلك أسأل بما أن عملية تتبع حركية الأموال هي مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد، فهل هنالك برنامج تكويني للقائمين بهذا الدور لأداء مهامهم على أحسن وجه؟ أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة للسيد وزير المالية للرد على السؤال.

بدون صرف نتيجة لطول الإجراءات، فإذا كان وزراء في الحكومة يشكون من ظاهرة البيروقراطية، فما بالك على المستوى المحلي؟

أضيف كذلك مثالا ثانيا، وهو الطريق الذي يربط بين المدينة ومدينة بوغزول، الحكومة مشكورة قامت بتسخير مبلغ 30 مليار دينار لمدة 04 سنوات وبقي مجمدا، ولم ينطلق المشروع إلا خلال هذين الشهرين أو الثلاثة أشهر.

إذن، أنا أشكر السيد الوزير على الإيضاحات وهذه الإجابات المستفيضة، ولكن أردت أن يرتبط سؤالي بظاهرة البيروقراطية.

وأشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، الكلمة من جديد للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا للسيد بلعباس بلعباس؛ فيما يخص البيروقراطية، أظن أنها ممكن أن تكون في بعض الأحيان ظاهرة ولكنها في البعض الآخر هي نوع من مكافحة الرشوة والغش وبعض الجرائم التي تخص المؤسسة.

أظن أنه فيما يخص النفقات، القانون ينص على استعمال نفقات التجهيز، أما فيما يخص لجنة الصفقات فهناك لجنة ولائية، ولجنة وزارية ولجنة وطنية، لكل هذه اللجان دور أول هو تطبيق القانون الذي ينص عليه قانون النفقات العمومية ولهذا إذا فيه مشكل فيما يخص النفقات وتطبيق النفقات أو التأخر فيما يخص هاته الصفقات أظن -المشكل- لا يخص لجان الصفقات ولكن يخص المشروع كمشروع، فيما يخص أولا الدراسات إذا كانت دقيقة أو غير دقيقة وكذا متابعة المشروع في نفس الوقت ولهذا تكلمت في 2008، عندما طرأ تعديل على النص الذي يسمح الآن بوضع العمليات فيما يخص استعمال النفقات العمومية، أولا بشرط

05-05، المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الذي ينص على إجرائه من طرف البنوك في هذا الشأن، وزيادة على المؤسسات المالية، من بنوك ومصالح بريد الجزائر وشركة تأمين تشمل منظومة الإخطار بالشبهة كل شخص معنوي أو طبيعي يمارس مهام تقديم استشارة وإنجاز عمليات يترتب عليها القيام بودائع وتبادلات الاستثمارات أو أي حركة لاقتراض الأموال خصوصا أصحاب المهن الحرة المنظمة من محامين وموثقين ومحافظي البيع بالمزايدة ومحافظي الحسابات وخبراء محاسبات... إلخ. وفي إطار مكافحة الفساد أضيفت للوكالة مهمة أساسية ضمن منظومة مكافحة الفساد المادة 16 من القانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ينص على إجراءات هادفة لمكافحة تبييض الأموال، وللوكالة قدرة على تبادل المعلومات المالية مع الوكالة الأجنبية بشروط المعاملة بالمثل واحترام السرية.

إن عدد الإخطارات المسلمة من طرف الوكالة هي كما يلي:

- 11 في عام 2005.
- 36 في عام 2006.
- 66 في عام 2007.
- 135 في عام 2008.
- 328 في عام 2009.
- 3.302 في عام 2010.
- 1.398 إلى غاية 31 ديسمبر 2011.

وفي مجال التكوين فقد انطلقت كل الهيئات الخاضعة إلى تكوين مسبق، علما بأن الميزانية المرصودة للتكوين عرفت تطورا هاما حيث انتقلت من 500.000 دج في 2009 إلى 03 ملايين دج في 2011، وتمت برمجة عدة أنشطة تكوينية عام 2010 و 2011، من شأنها رفع مردودية أعضاء مجلس الوكالة وموظفيها والحاضرين والشركاء لوكالة الاستعلام.

وهناك كذلك برنامج تكوين هام لسنة 2012

السيد وزير المالية: أشكر السيد عبد الله بن التومي المحترم وأجيب عن سؤاله بالقول: بالنسبة لوزارة المالية، فإن انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والقطاع المالي، أديا إلى ظروف جديدة ميزها ظهور الاقتصاد الموازي أو غير الشرعي، وليس هناك إلى يومنا هذا أي دراسة تسمح بتقييم هذه الظاهرة، علما بأن القطاع غير الشرعي يساعد على تطور عمليات ذات طابع جنائي أو إجرامي بسبب عدم مراقبتها عن قرب.

في الميدان المالي، ساهم ضعف المعاملات البنكية في البلاد وعدم ثقة المواطنين في وسائل تسديد الصكوك والبطاقات البنكية في الدفع إلى تعطيل السيولة النقدية، وقد أدخلت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والقضائية التي هي في طور الإنجاز، وكذا مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالشروع في مراجعة نصوصه بالتعاون الوثيق مع وزارة العدل، طبقا للمعايير الدولية والتزامات الجزائر، لاسيما الاتفاقيات الدولية لوقف تمويل الإرهاب المصادق عليها سنة 2000، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الأوطان المصادق عليها عام 2000.

ومن هنا تم اتخاذ عدة إجراءات على المستوى التنظيمي والقضائي، بإنشاء - على مستوى وزارة المالية - وكالة معالجة الاستعلام المالي، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127، المؤرخ في 07 أفريل 2002، وبموجب القانون رقم 11-02، المؤرخ في 24 سبتمبر 2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003.

وهي وحدة مكلفة بجمع ومعالجة الإخطارات بالشبهة المرسله من طرف المخترين، وإرسال ملف المعني إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا عند الضرورة.

ومنذ عام 2005، تم اعتماد منظومة الوقاية من تبييض الأموال، بصدور قانون حول الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والنظام رقم

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير،
أدعو السيد عبد الله بن التومي للتعقيب على ما جاء
به السيد الوزير إن أراد ذلك.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي رئيس
الجلسة؛ في الحقيقة أشكر معالي الوزير على
عناصر الرد التي وافانا بها، وليس لدي تعقيب
بقدر ما لدي تعليق، أستسمحكم - سيدي رئيس
الجلسة - أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر معالي
الوزير على ما لمسناه لديه من إرادة صادقة
للإجابة على كل أسئلتنا بالرغم من اتساع مهام
دائرته الوزارية إلى أملاك الدولة، إلى الضرائب،
إلى الجمارك وإلى المالية؛ كل هذا إلا أن كل أسئلتنا
يستجيب لها ويجب عليها في آجال قياسية، شكرا
مرة أخرى والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الله بن
التومي الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: أشكر الأستاذ بن التومي على
تشكراته وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا ونبقى دائما مع
قطاع المالية والكلمة للسيدة لويزة شاشوة لطرح
سؤال شفوي، نيابة عن زميلها السيد لزهاري
بوزيد، فلتفضل مشكورة.

**السيدة لويزة شاشوة (نيابة عن السيد
لزهاري بوزيد):** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
صديقاتي، أصدقائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير المالية:
كيف تقيمون أداء الحساب رقم 110-302
«صندوق المساعدة على امتلاك السكن في إطار
تدابير البيع بالإيجار»؟

- أولا: من ناحية نسبة النفقات بالمقارنة مع
الإيرادات الخاصة بالصندوق لسنتي 2009 و2010؟
- ثانيا: ماهو عدد المواطنين الذين استفادوا
من خدمات هذا الصندوق؟
لكم مني، سيدي الوزير المحترم، فائق التقدير
والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة لويزة
شاشوة، والكلمة للسيد وزير المالية لتقديم الجواب.

السيد وزير المالية: شكرا للأستاذة شاشوة
التي قدمت السؤال باسم السيد لزهاري بوزيد
وإليك الجواب:

تم إنشاء هذا الصندوق طبقا للمادة 09 من
قانون المالية التكميلي لسنة 2002، وقد سجل هذا
الصندوق إلى حد اليوم - كإيرادات - مبلغ
90.6 مليار ويتعلق باعتمادات مالية وتقدر قيمة
النفقات منذ إنشائه بـ 70.7 مليار دينار، موجهة
لبرامج السكن الخاصة بالبيع بالإيجار، وتتمثل في
التمويلات الخاصة بتغطية الفرق في تكلفة إنجاز
السكنات، تمويلات أشغال الطرقات والشبكات
المختلفة، تمويلات الحالات التجارية.

تمت هذه التمويلات عن طريق الصندوق الوطني
للسكن والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط،
البنك في إطار برنامج 55.000 سكن و56.000 سكن
الذي وصل الإنجاز فيه إلى 70% و95%.

أما فيما يخص سنوات 2010 و2011 فإن النفقات
كانت على التوالي:

320 مليون دينار و1.1 مليار دينار، وقد سجل
هذا الانخفاض في الاستهلاك نظرا لوتيرة إنجاز
سكنات البيع بالإيجار؛ وبالنسبة لنفس السنوات
فإن هذا الحساب لم يسجل أية إيرادات.

التقنية، وخاصة الآتية من سوق دبي، الشيء الذي أدى إلى عطب كثير من المحركات.

سؤالي السيد الوزير،

1 - ماهي الأسباب التي أدت إلى نقص هذه المادة؟ وكيف يمكن التغلب على هذه الظاهرة؟

2 - كيف يمكن التصدي ومنع استيراد هذه الزيوت المقلدة والتي تفتقد إلى المواصفات التقنية المتعارف عليها دولياً؟

نلكم هو نص سؤالي الشفوي - سيدي الفاضل - مع جزيل الشكر وخالص الامتنان.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العمري لكحل، والكلمة للسيد وزير الطاقة والمناجم للرد على السؤال، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل. شكرا للسيد لكحل العمري المحترم على سؤاله الذي أثار فيه مشكل النقص الملحوظ في مادة زيت المحركات، الذي عرفته السوق الوطنية خلال فصل الصيف وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يطيب لي أن أخبركم بأنه بالفعل كانت هناك اضطرابات في فصل الصيف بخصوص مادة زيت المحركات، نظرا للنقص الملحوظ الذي عرفته السوق، وخاصة بالنسبة لزيوت شركة نפטال ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

1 - إنخفاض الإنتاج على مستوى مصفاة أرزيو، نظرا لنقص المواد المضافة التي تستوردها سوناطراك والتي تستعمل في إنتاج الزيوت.

2 - الزيادة الملحوظة في الطلب على الزيوت خلال فترة الصيف، مما أدى إلى استهلاك كافة مخزون نפטال وكل إنتاج مصفاة أرزيو التي عرفت أشغال إعادة تأهيل نتج عنها انخفاض محسوس على مستوى الإنتاج.

وعليه، فإن هذين العنصرين كانا السبب في

ويقدر الرصيد الباقي لهذا الحساب إلى 30 أكتوبر 2011 بـ 19.9 مليار دينار، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، السيدة لويضة شاشوة هل لديك تعقيب أو إضافة على ما جاء به السيد الوزير؟

السيدة لويضة شاشوة: أشكر السيد الوزير على التوضيحات القيمة، وبما أن السؤال ليس سؤالي فليس لي تعقيب، شكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً، ننتقل الآن إلى قطاع الطاقة والمناجم والكلمة للسيد العمري لكحل لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل.

السيد العمري لكحل: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزيرة الفاضلة،

السادة الوزراء الأجلاء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد معالي وزير الطاقة والمناجم المحترم، سؤالي الشفوي كالتالي:

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

معالي الوزير المحترم،

شهدت الآونة الأخيرة اختلالات واضطرابات في مادة زيت المحركات الميكانيكية، نتيجة النقص الملحوظ، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع جنوني في أسعار هذه المادة.

وكذلك الزيوت المستوردة التي لا تحمل المواصفات

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد العمري لكحل هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ فليتفضل.

السيد العمري لكحل: شكرا المعالي الوزير على هذه الإيضاحات والإجابات، بودي أيضا أن أضيف بعض الملاحظات وليس تعقيبا.

السيد الوزير، حسب المعلومات المتوفرة لدي، إن الحظيرة الوطنية للسيارات تفوق 06 ملايين مركبة، أولا، في اعتقادي كان بإمكان هذه الشركة أن تواكب التطورات التي يشهدها العالم، وخاصة بلادنا التي تشهد ازديادا في كل الحاجات.

ثانيا، لست أدري لماذا استراتيجي هذه الشركة لم يضعوا في الحساب هذه التطورات؟ مع العلم أن هذه الشركة تحوي إطارات كفوّة وذات خبرة عالية.

ثالثا، إن نوعية الزيوت المنتجة من طرف الشركة هي من أجود أنواع الزيوت العالمية، بل تحتل الصدارة، وهذا بعد التحري والاتصالات ببعض المسؤولين وبعض مستعملي هذه الزيوت.

وبالمناسبة أوجه تحية تقدير وشكر وعرفان إلى تقنيي ومهندسي هذه الشركة، على إنتاج هذه المادة من حيث الخصائص، فما دامت هذه البضاعة تحمل هذه الصفات، فلماذا لا تعمل الشركة على توسيع المصافي المتواجدة في بلادنا لتغطية السوق وثانيا تصديرها نحو الخارج وذلك لجلب العملة الصعبة؟

معالي الوزير المحترم، أستسمحكم سيدي رئيس الجلسة، تزامن طرح سؤالي الشفوي هذا على ما شهدته الولايات الشرقية من ندرة مادة المازوت هذا الأسبوع، الشيء الذي أدى إلى تدمير وقلق في أوساط المواطنين، نتيجة الطوابير الطويلة أمام محطة الخدمات، وساعات طويلة للحصول على هذه المادة، خاصة ونحن في فصل الشتاء ولحسن حظ الجزائريين أن فصل الشتاء هذا لم يكن كغيره

نقص زيوت المحركات في السوق، مع العلم أن المتعاملين الخواص لم يزودوا السوق بالكميات الكافية للتخفيف من العجز؛ وبهذا الخصوص يسعدني أن أخبركم بأن مشكل المواد المضافة قد تم حله وأن مصفاة أرزيو تشتغل بكل طاقتها، وقد بدأ الضغط الذي عرفته السوق في فصل الصيف على مادة زيوت المحركات يتراجع شيئا فشيئا، وقد أعطينا الأوامر اللازمة لشركة نفضال أن تستورد من جهتها كميات إضافية لتغطية السوق، كما أننا طلبنا من سوناطراك ونفضال أن تعمل على امتصاص النقص الموجود في السوق الوطنية وتشكيل مخزون كاف.

أما بخصوص منع استيراد الزيوت المقلدة والتي تفتقد للمواصفات التقنية المتعارف عليها دوليا، فعملية مراقبة النوعية وقمع الغش ليست من صلاحيات وزارة الطاقة والمناجم، غير أنه يجب التذكير هنا بأن المرسوم التنفيذي رقم 97-435، المؤرخ في 17 نوفمبر 1997، سمح بفتح السوق الوطنية للمستثمرين الخواص ونتج عنه وجود عدد كبير من الموزعين غير المؤهلين، يقومون فقط بدور البائع، مما سبب مشاكل بخصوص نوعية الزيوت المعروضة في السوق وخلق فوضى أضرت بالمستهلك.

وأمام هذه الحالة السلبية، يقوم قطاع الطاقة والمناجم حاليا، بالتشاور مع وزارة التجارة، بإعداد جهاز تنظيمي جديد، يضمن إعادة تنظيم النشاط في السوق الوطنية، يتم من خلاله تشديد الرقابة وتحديد شروط ممارسة نشاط التخزين والتوزيع في السوق الوطنية، منها على الخصوص:

- 1 - أن يكون للموزع عقد يربطه بأحد منتجي ومالكي علامة تجارية لزيوت المحركات.
 - 2 - أن يضمن استمرارية الخدمة في ممارسة النشاط المرخص به.
 - 3 - أن يتحمل كامل مسؤوليته تجاه الزبون، في حالة تسبب أضرار ناجمة عن استعمال المنتج.
- أشكركم والسلام عليكم.

شاء الله - ولعلكم لاحظتم ربما هذه الأيام بأن الوضع تحسن - سنتغلب على هذه الظاهرة بصفة نهائية في الأسابيع القادمة، ومرة أخرى أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، نبقى مع قطاع الطاقة والمناجم والكلمة للسيد محمد فخار ل طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد محمد فخار: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة الوزراء الأفاضل والوفد المرافق، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال شفوي موجه لمعالي وزير الطاقة والمناجم:

حماية صحة المواطنين من الحفاظ على البيئة وحمائتها، وبناء على هذا تم إصدار القانون رقم 03 - 10، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، واستنادا إلى هذا القانون تم إجراء تحقيق عمومي ببلدية غرداية، ولاية غرداية، حول مدى تأثير الاستغلال المنجمي على البيئة لممكن الكلس لفائدة شركة تضامن «روبات حتو وشركاؤه» بالمكان المسمى رأس إنيرز ببلدية غرداية؟

سؤالي معالي الوزير هو:

أ - كيف تم الترخيص لشركة تضامن «روبات حتو وشركاؤه» بإقامة مشروعه المنجمي بمنطقة رأس إنيرز ببلدية غرداية، رغم رفض التحقيق العمومي الذي تم إجراؤه بإقامة هذا المشروع في هذه المنطقة، المظلة على واحات النخيل لبلدية غرداية والمحاذية للتوسع العمراني بحي بوهراوة؟
ب - ما مصير المحجرة التي أقامتها منذ سنوات هذه الشركة بالذات بمنطقة أزويل بمحاذاة واحات النخيل وعلى رأس وادي أزويل لبلدية بنورة ولاية

بل كان جواربوعيا تقريبا. سيدي رئيس الجلسة، أستسمحكم عذرا عن تقديم هذه الملاحظة، لأنها حديث الساعة لأغلب سكان ولايات الشرق الجزائري، والسيد الوزير ليس ملزما بالإجابة على هذا السؤال، لكنه حديث الساعة وحديث كل المواطنين تقريبا. سيدي رئيس الجلسة،

لقد حباننا الله بثروة النفط، وكلنا يعلم أن اقتصاد الجزائر مبني على عائدات هذه الثروة، غير أن المواطن يعاني كثيرا للحصول على بعض اللترات من هذه المادة، فهذا الذي لا يقبله المواطن في بلد البترول، شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العمري لكحل، ربما بعض الأسئلة تتطلب جوابا أنيا وأسئلة أخرى تتطلب جوابا في مرحلة أخرى، فليفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة وشكرا للسيد عضو مجلس الأمة على سؤاله. أولا، فيما يخص الزيوت، كان عندنا مشكل في الصيف الماضي نظرا لغلغ مصفاة أرزيو بهدف تجديدها وتوسيع طاقتها الإنتاجية، وللأسف المتعاملون الخواص الذين يستوردون الزيوت لم يكونوا في المستوى لتغطية السوق. لكن بدأت الأمور تتحسن، وبداية من أول فيفري فإن طاقة إنتاج المصفاة لأرزيو ستغطي السوق كاملا ومشكل الزيوت سينتهي تماما هذه السنة.

فيما يخص المازوت، فإن غلق مصفاة أرزيو وفي نفس الوقت مشكل مصفاة أنرار، التي تشغلها الشركة الصينية التي تشتغل هناك، خلق لنا مشاكل في بعض المواد خاصة المازوت، استوردنا كميات كبيرة من الخارج لتغطية احتياجات السوق واكتشفنا أنه عندنا بعض النقائص في الموائى لأن وسائل تفريغ الشحنتات المستوردة هي غير كافية، ونحن بصدد معالجتها، وإن

لتطوير الموقع حسب ما ينص عليه قانون المناجم، تحصلت في شهر جويلية 2010 على ترخيص باستغلال الموقع شريطة إجراء دراسة الأثر البيئي، التي تحدد مدى تأثير المشروع على العمران وعلى المساحات المحاذية، غير أنه عند إجراء التحقيق العمومي لمنح الترخيص بالاستغلال من قبل السيد الوالي، اعترض المواطنون على المشروع، كما ادعى أحد عروش المنطقة ملكيته للأرضية، وعليه، فإن المشروع لم ينطلق بعد.

أما بخصوص محجرة «واد أزويل» ببلدية بنورة، فقد تحصلت الشركة على ترخيص بالاستغلال في مارس 2009 بعد موافقة كل المصالح المعنية وبعد إنجاز الدراسات اللازمة قانونا لتطوير الموقع، غير أنه بعد الشروع في عملية الاستغلال، قامت مجموعة من المواطنين باحتجاجات، بحجة تأثير المشروع على البيئة وعلى التجمعات السكنية.

وللتكفل بانشغالات السكان المجاورين للمشروع، بخصوص الأضرار الناجمة عن عملية التفجير، قامت المصالح المختصة بإجراء دراسة مسح زلزالي في شهر أكتوبر 2010، تم على إثرها توجيه الشركة لأخذ التدابير اللازمة المتمثلة خاصة في:

1 - تخفيض كميات المتفجرات واستعمال طريقة التفجيرات البطيئة.

2 - الحد من انتشار الغبار الناجم عن عملية الاستغلال، باتباع طريقة الرش على مستوى كل النقاط التي تعتبر مصدرا للغبار، وإقامة آليات لامتناس الغبار.

للإشارة، تشغل هذه المحجرة 30 عاملا، ووفرت للمنطقة خلال سنة 2011 حوالي 157.000 طن من الكلس و42.000 م² من الحصى.

سيدي رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، فكما يعلم الجميع، فإن إنتاج الحصى يساهم بشكل كبير في إنجاز مشاريع التنمية المبرمجة؛ لذلك لا بد من تثمين هذه الثروات والعمل على استغلالها بطرق ملائمة وتوجيهها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

غرداية، وكانت محل رفض واحتجاج سكان البلدية، لتأثيرها على البيئة من واحات النخيل ومجرى الوادي؟
تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد فخار والكلمة للسيد وزير الطاقة والمناجم لتقديم الجواب، تفضل.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامه بقطاع الطاقة والمناجم، وعلى نقله لنا انشغالات مواطني ولاية غرداية، المتعلقة باستغلال المحاجر في المنطقة.

وللإجابة على انشغالات السيد محمد فخار المحترم، اسمحوا لي أن أفيدكم ببعض المعلومات. لقد تحصلت شركة «روبات حتو» على ترخيص بالاستكشاف لاستغلال مشروع المنجمين محل سؤالكم في شهر مارس 2008، عن طريق عملية المزايدة وحسب الإجراءات الإدارية المعتادة التي ينص عليها قانون المناجم.

فقبل إجراء عملية المزايدة لاستكشاف الموقعين، «أي رأس إنيرز» و«واد أزويل»، راسلت الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، المؤهلة قانونا لمنح الرخص والسندات المنجمية، السيد والي ولاية غرداية لمعرفة رأيه حول إمكانية استغلال هذين المنجمين.

وقد قام السيد الوالي بمعالجة الملف، بحيث تم عرضه على كل المصالح المعنية لإبداء الرأي، وقد أبدت كل المصالح آراءها بالموافقة بعد دراسة الملف ومعاينة الموقعين.

فبالنسبة لمحجرة «رأس إنيرز»، بلدية غرداية، فبعد أن انتهت الشركة من إنجاز الدراسات اللازمة

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد فخار، الكلمة للسيد وزير الطاقة إن أراد الرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة وشكرا للسيد محمد فخار، الوكالة الوطنية لا تمنح الرخص حتى تبدي السلطات المحلية رأيها، فبعدها يطلب شخص رخصة للاستكشاف، نبعث الملف إلى الوالي وإلى السلطات المحلية لمعرفة رأيه، وبعد دراسة الملف من كل الجوانب خاصة الجانب البيئي تمنح الوكالة الرخصة، أو عليه، لا يمكن للوكالة أن تمنح الرخصة، فرخصة الاستغلال تسلم عندما تتحصل الوكالة على موافقة السلطات المحلية خاصة المصالح المكلفة بالبيئة، وبالتالي لسنا مسؤولين على احتجاجات المواطن بعد أن نمنح الموافقة والرخصة لأننا قبل أن أن نسلمها نكون قد تحصلنا على موافقة السلطات المحلية مرفقة بآراء المصالح المعنية بالموافقة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، ونمر إلى قطاع التجارة والكلمة للسيد محمد زكرياء لطرح سؤاله الشفوي، تفضل.

السيد محمد زكرياء: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة أصحاب المعالي، الوزراء المحترمون وكذا مساعدهم، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الأفاضل، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير التجارة: طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ

وعلى هذا الأساس، تم إنشاء شرطة المناجم التابعة للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، التي تسهر وتحث المستغلين على احترام شروط الوقاية وسلامة الأشخاص والممتلكات وحماية البيئة. وفي الختام أتمنى أن أكون قد أجبته على انشغالاتكم، أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد فخار هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد محمد فخار: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا معالي الوزير على هذا التوضيح الهام جدا والذي حقيقة نريد أن نطلع عليه، ولكن الملاحظة - معالي الوزير - نحن مع إقامة هذه المشاريع التي ستساهم في تعبيد الطريق العابر للصحراء، في مساعدة البناء وما إلى ذلك من المشاريع الكبرى في الجنوب، ولكن تأثيرها على البيئة وتأثيرها على المواطن يجعلنا نتدخل حتى تتغير المواقع؛ هذه المشاريع الاستثمارية تبقى في المنطقة ولكن في أماكن بعيدة عن مجاري الأودية، لأن الأودية تسيل نتيجة لسقوط الأمطار وتحمل معها هذه المخلفات التي تقضي على النبات وتقضي على المياه الصالحة للشرب في المنطقة والآبار خاصة وكذلك على المواطن.

ثانيا، معالي الوزير، هذه الأرضية التي أرادت هذه الشركة إقامة مشروعها فيها أظنها ملكية خاصة وتابعة لعرش من أعراش بلدية غرداية والتي هي تحتج - طبعا - على هذا. سؤال، معالي الوزير، أو ملاحظتي التي أريد أن أنقلها إليكم، كيف يمكن للوكالة الوطنية للمناجم إعطاء رخصة الاستغلال قبل إجراء التحقيق العمومي، الذي يظهر مدى معارضة المواطن لهذا المشروع، طبعا إقامة المشروع في المنطقة أم لا؟ وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد زكرياء، والكلمة للسيد وزير التجارة لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأخت الوزيرة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد زكرياء على اهتمامه بهذا الموضوع الهام والحساس، المتعلق بالتسممات الغذائية التي تعرفها الساحة الوطنية لاسيما في فصل الحر، رغم أننا في فصل الشتاء، ولكن - صحيح - هذا المشكل يعود كل سنة بحدة ونجتهد بكل ما أوتينا - طبعا - من صلاحيات، ووسائل، وطاقة من أجل الحد من هذه الظاهرة، ذلك أن مهمة حماية المستهلك من الأخطار الغذائية في وزارة التجارة تحظى بأهمية قصوى من طرفنا على كل المستويات، لما لها من تأثير مباشر على صحة وحياة المواطنين كما جاء في نص سؤالكم، حيث تركز معالجتها لهذه الظاهرة على ثلاثة محاور أساسية وهي كالتالي:

- 1 - العمل الرقابي.
 - 2 - العمل التوعوي والتحسيبي.
 - 3 - العمل التنسيقي مع القطاعات الوزارية الأخرى المعنية كما جاء في سؤالكم، لأن هذا الأمر يعني الكثير من القطاعات الأخرى.
- ففيما يتعلق بالعمل الرقابي، سمحت الجهود المتواصلة التي ما انفكت تبذلها مصالح الرقابة التابعة لوزارة التجارة على مدار السنة، بالتقليص من حدة ظاهرة التسممات الغذائية، إذا قارناها

في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني - كما قلت - أن أطرح السؤال الشفوي الآتي نصه على معالي وزير التجارة.

معالي الوزير،
يتعرض المواطنون من حين لآخر وخاصة في فصل الصيف إلى حالات من التسمم الغذائي على المستوى الوطني (أكثر من 5.000 حالة مصرح بها رسميا) بسبب عوامل مختلفة:

1 - منها ما هو راجع إلى فساد المواد الغذائية بسبب عيوب في التخزين كالمرطبات واللحوم والألبان ومشتقاتها والمثلجات وغير ذلك.

2 - منها ما هو راجع إلى عدم احترام قواعد النظافة في مستوى المطاعم، ومنها المطاعم المدرسية والجامعية وحتى في الثكنات وفي مناسبات الأعراس وغير ذلك.

3 - منها ما هو راجع إلى المواد المعروضة للبيع على الأرصفة في عز الصيف، في غياب أدنى الاحتياطات.

معالي الوزير،
من الإنصاف أن نعترف أن وزارتك بذلت مجهودات ملحوظة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، علما أن قطاعات أخرى تقاسمها المسؤولية في الشأن، ونذكر منها تشجيع ومساعدة جمعيات حماية المستهلك في المستوى الوطني، وتفعيل مخابر التحاليل والقيام بالمراقبة الفجائية من طرف أعوان المراقبة، إلا أن ذلك كله يبقى غير كاف ويتطلب إجراءات أخرى محافظة على صحة المواطنين وسلامتهم.

معالي الوزير،
ماهي التدابير الأخرى التي سوف تتخذها الوزارة مستقبلا للحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة التي تزداد من سنة إلى أخرى، وتعرض صحة وحتى حياة المواطنين للخطر؟

وفي الأخير، تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام، وشكرا والسلام عليكم.

قبل عرضها على مستوى السوق وذلك للتقليص من احتمالات وقوع تسممات غذائية.

وربما لاحظتم منذ يومين أننا أطلقنا إنذارا وطنيا بخصوص مادة الحليب، التي اشتبهنا في عدم صلاحيتها وقمنا بتشجيع مؤسسة في هذا المجال، احترازا، لأننا وجدنا في حصة واحدة فقط من 05 حصص تمت مراقبتها أنها غير مطابقة، فكإجراء احترازي قمنا بسحب هذه الحصة وتشجيع هذا المحل، إلى غاية التحقق النهائي من سلامة كل المنتجات.

ومنذ أقل من شهر، قمنا أيضا بتشجيع مخزون مؤسسة عمومية فيه أكثر من 2.000 طن من الحبوب، وذلك كاحتراز، كتدبير احترازي ووقائي، نهدف منه تجنيب المواطن من أي احتمال تسممات غذائية.

بالنسبة للعمل التنسيقي مع القطاعات الوزارية الأخرى، تجدر الإشارة إلى سياسة الإعلام القطاعي التي تعتمدها وزارة التجارة بالتنسيق مع وزارة الاتصال، أين تم تكثيف تواجد ممثلي قطاع التجارة منذ بداية شهر جويلية 2011، عبر كامل وسائل الإعلام خاصة المرئية والمسموعة منها؛ حيث سطرت برامج إعلامية تثقيفية هادفة على المستويين المركزي والمحلي، تتناول كل المواضيع المتعلقة بتحسين ثقافة الاستهلاك لدى المواطن، كالإنتاج، التخزين، النقل، التبريد، العرض، الحفظ، الاستهلاك... إلى غير ذلك.

ذلك، دون أن ننسى الحملة التحسيسية التي قامت بها مصالح التجارة، بالتنسيق - أيضا - مع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، عن طريق توجيه رسائل نصية قصيرة عبر شبكة الهاتف المحمول، تحمل نصائح وإرشادات حول كيفية التعامل مع المواد الغذائية الحساسة، التي قد تكون مصدرا لتسممات غذائية في فصل الصيف.

هذا على المستوى المركزي، أما على المستوى المحلي، فإن مصالح التجارة تعمل باستمرار بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية الأخرى،

بسنة 1990 إلى اليوم نجد أن الظاهرة نقصت عبر التراب الوطني بنسبة 60% أي من 9.000 حالة تسمم مسجلة خلال سنة 1990 إلى حوالي 3.400 حالة سنويا تم تسجيلها خلال سنة 2010؛ وهذا العدد أي 3.400 حالة سجلت في سنة 2010.

وهذه النسبة نعتبرها مرضية إلى حد بعيد بالنظر إلى ما أفضت إليه التحقيقات التي قامت بها المصالح الخارجية لوزارة التجارة، التي خلصت إلى أن ما يعادل 50% من حالات التسمم الغذائي الجماعي تم تسجيلها بمناسبة الولائم والأفراح العائلية، التي يتعذر علينا مراقبتها، كونها تحدث داخل الحرم العائلي أو على مستوى المطاعم الجامعية والمدرسية.

هذا، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي تطبع سوقنا الوطنية، والتي نحن بصدد محاربتها يوميا:

- كالاختلالات الناتجة عن سوء حفظ الأغذية.
- عدم احترام سلسلة التبريد.
- التجارة غير الشرعية.
- تقليد المنتجات.

زيادة على الثقافة الاستهلاكية للمواطن الجزائري، الذي غالبا ما يتغاضى عن التحقق من مكونات المواد الغذائية التي يقتنيها وعن تاريخ نهاية صلاحيتها.

أما فيما يتعلق بالعمل التوعوي والتحسيبي حول مخاطر الاستهلاك، فقد بادرت وزارة التجارة بتنظيم قافلة وطنية للوقاية من التسممات الغذائية من 03 إلى 08 جويلية 2011، أشرفنا على انطلاقها من ولاية برج بوعريرج بمشاركة جمعيات حماية المستهلك الناشطة في هذا المجال.

في هذا الإطار، تسهر وزارة التجارة على ضمان المرافقة الدائمة لجمعيات حماية المستهلك، لتمكينها من تأدية دورها الميداني في توعية وتحسيس المستهلكين، لتفادي الوقوع ضحية تسممات غذائية، كما عملت وزارة التجارة في تواصلها مع المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين، على تحسيسهم بضرورة الالتزام الصارم بالرقابة الذاتية (القبلية) على جودة المنتجات في مصدرها

الذي سيجمع كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال من قطاعات وزارية هيئات وجمعيات مختصة، إذ يوجد مشروع المرسوم المتعلق به في مرحلة الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة أيضا، لأن هذا المجلس منصوص عليه أيضا في قانون حماية المستهلك الأخير الذي صدر في 2009.

5- إستكمال أشغال إنجاز المخبر الوطني للتجارب، المقرر لنهاية 2012، إن شاء الله، الذي سيكون قطبا تقنيا وطنيا هاما في مجال رقابة المنتجات وقمع الغش، خاصة المنتجات الصناعية.

6- برمجة إنجاز 32 مخبرا لمرقابة النوعية، للوصول إلى معدل مخبر واحد على الأقل في كل ولاية.

7- مواصلة الدعم المالي لجمعيات حماية المستهلك، حيث تم تخصيص غلاف مالي لهذه السنة بعنوان ميزانية 2011، قدره 30 مليون دينار تستفيد منه جمعيات حماية المستهلك وفق الشروط القانونية المطلوبة، لمساعدتها على تأدية مهامها الميدانية، ونفس المبلغ تم تخصيصه لميزانية 2012 لفائدة هذه الجمعيات.

تلكم هي إجابتنا أو محاولة إجابتنا على سؤالكم، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد زكرياء هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ فليتفضل.

السيد محمد زكرياء: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ أشكر معالي وزير التجارة على هذه الأجوبة والتوضيحات الهامة التي كنت أنتظرها منذ شهر جوان الماضي، ومهما يكن من أمر فإن هذا الموضوع أعتبره موضوعا يحتاج إلى الاهتمام التام، لأن فيه وسائل بسيطة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة وأشكر معالي الوزير على هذه التدابير الجديدة التي أتى بها في جوابه وأعتقد أن هذه التدابير والإجراءات الجديدة سوف - لا محالة - تحاصر هذه الظاهرة الخطيرة التي نعاني منها على المستوى الوطني.

لمراقبة مطابقة المنتجات المعروضة للاستهلاك وحماية المستهلك خصوصا في أسلاك الأمن، مصالح الرقابة التابعة لقطاعات الداخلية (المكاتب البلدية للنظافة)، الفلاحة، الصناعة، الصحة والبيئة.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم؛ إن الانخفاض المحسوس الذي تكلمنا عنه في عدد التسممات الغذائية المسجلة من سنة إلى أخرى، لن يثنينا عن مضاعفة جهودنا في سبيل تحسين الأداء وتوفير أكثر حماية لمواطنينا، ولذلك وردا على سؤالكم ماهي الإجراءات التي ننوي القيام بها أو التي باشرنا فيها؟ أذكر:

1- إصدار أول دليل خاص بالمستهلك الجزائري ربما أعضاء مجلس الأمة وصلهم هذا الدليل، لأننا حاولنا توزيعه على أكبر عدد ممكن من الهيئات والمؤسسات، على أمل أننا نوزعه على كل المواطنين الجزائريين تدريجيا طبعاً.

2- إنشاء شبكة إنذار سريع تدعى «جهاز الإنذار السريع» هذه الشبكة تعنى بمتابعة المنتجات التي تشكل أخطارا على صحة وأمن المستهلكين، وقد استحدثت بموجب مرسوم تنفيذي يوجد مشروعه حاليا في مرحلة متقدمة من الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

هناك مشروع مرسوم تنفيذي خاص بسلامة وأمن المنتجات بصفة عامة، وفيه مشروع شبكة الإنذار السريع، التي تشتغل آليا بمجرد الاشتباه في منتج معين.

فعلى مستوى جميع ولايات ودوائر وبلديات الوطن، تكون هناك عملية رد فعل سريعة لسحب هذا المنتج من السوق وأخذ الإجراءات اللازمة.

3- الإجراء الثالث هو استحداث الوكالة الجزائرية للوقاية من الأخطار المتعلقة بالاستهلاك؛ وهذا المشروع أيضا ينص على هذه الوكالة، إذ تعتبر مهمة جدا ووسيلة فعالة للوقاية من الأخطار الغذائية وكذا أرضية خصبة لدعم وتطوير البحث في هذا المجال وتوفير المعلومات الإحصائية التي تساعد على رسم سياسات الوقاية المستقبلية.

4- إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلك،

ولكن من الضروري أننا نواصل هذا الجهد حتى ننمي ونرقي ثقافة الاستهلاك عندنا. محور آخر أيضا، نحن نعمل عليه وهو محور التحسيس على مستوى الفضاءات الصعب الوصول إليها، وهي الفضاءات العائلية، وأنا قلت بأن 50% من التسممات تحدث على مستوى الحرم العائلي، الذي يصعب الدخول إليه، وهنا كثير من جمعيات حماية المستهلك قامت بإنجاز وسائل إعلامية (مطويات) وتقوم بتحسيس أصحاب اللوائح والأفراح وحتى الأقراح وتقدم لهم في هذه المناسبات أولا:

التبريكات أو التعازي إذا كان هناك مآثم وتقدم لهم وثائق مكتوبة تنصحهم بالإجراءات التي يجب أن يتخذوها والاحترازمات لتفادي الوقوع في مثل هذه الأمور؛ وبالتالي هناك مبادرات نتمناها وندعمها.

هناك مبادرات حتى بطبع هذه المطويات بالبراي، من طرف جمعية قامت بها في ولاية برج بوعرييج، فهناك إحساس بالمسؤولية وهناك عمل يقوم به الكثيرون في هذا المجال، نتمنى أنه يتعزز، أو يتكثف وينتشر حتى نتفادي - إن شاء الله - هذه الظاهرة السلبية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، أخيرا وليس آخرا، نصل إلى آخر سؤال شفوي مبرمج في هذه الجلسة، ويتعلق بقطاع الأسرة وقضايا المرأة وهو للسيد عبد القادر بن سالم، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة الوزراء،
أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام.

سؤالي موجه إلى السيدة معالي الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة،

أعتقد أن وزارة التجارة أو القطاعات الأخرى التي تقاسمها نفس المسؤولية وحدها لا تكفي إذا لم تكن هناك ثقافة استهلاكية ولم تكن هناك توعية وتحسيس موجه إلى المواطنين، لكي يأخذوا هم بدورهم بعين الاعتبار هذه المعايير التي توصلنا إلى هذه المشاكل التي نعاني منها، وأعتقد بأن فيه فضاءات لها دور هام للتحسيس، لتحسيس المواطنين بهذه القضية وأعني بذلك أئمة المساجد خاصة، إن لهم دور كبير باعتبار أن المواطنين ينقادون لهم ويدخلون المساجد في كل المناسبات وخاصة الجمعة.

وكذلك الجمعيات والأساتذة في مختلف الأطوار الدراسية وهذا كله يمكننا من أن نحيط بهذه الظاهرة الخطيرة التي نعاني منها.

مرة أخرى، أشكر وأثمن كل هذه الجهود التي تبذلها الوزارة ونرجو وتتمنى مزيدا من الجهود والتدابير في المستقبل للقضاء على هذه الظاهرة، كما أنني أرى ضرورة تقريب المصالح التي تتكفل بهؤلاء المصابين بهذا المشكل، نقرّبها أو نحسن أداءها خاصة في المناطق النائية، وشكرا معالي الوزير وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد زكرياء، والكلمة من جديد للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة. إضافة بسيطة فقط، أنا أتفق تماما مع السيد محمد زكرياء، على أن محور التحسيس، محور أساسي وهام جدا وطبعا يجب أن يساهم فيه الجميع بالقدر اللازم.

تكلم السيد العضو عن المؤسسة الدينية، المؤسسة المسجدية لها دور كبير، المدرسة طبعا ووسائل الإعلام لاسيما المرئية والمسموعة والمكتوبة أيضا؛ وأنا أشكر بعض وسائل الإعلام المكتوبة التي تجاوزت معنا، وبدأت تخصص أركاننا خاصة بحماية المستهلك وبيّاع المستهلك.

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى استفحال الآفات الاجتماعية، كانتشار العنف الأسري، تعاطي المخدرات، تفشي الإجرام، السرقة، الهدم والتخريب - كما ذكر الزميل وزير النقل سابقا - فكل هذه الظواهر - كما ذكرتم - أصبحت بالفعل تهدد الأسر في كيانها وبنائها وتأثيرها على أداء أدوارها.

لم تصبح الأسر - لا أقول كلها ولكن الكثير من هذه الأسر - تستطيع أداء أدوارها ووظائفها المطلوبة منها.

اليوم مسائل ومشاكل الأسرة أصبحت - كما ذكرت - محور اهتمامات كل المجتمعات بحيث أصبحت الدعوة إلى ضرورة الإسراع بإعداد الخطط والاستراتيجيات المندمجة، لا الاكتفاء بالسياسات القطاعية، لأن كل قطاع في مكانه يقوم بتطبيق الخطط الخاصة بقطاعه، هذا لا يخدم الحل ولا نجد ربما الحلول الناجعة لمثل هذه الظواهر، التي تتطلب تجنيد كل قوى المجتمع، من أسر ومجتمع مدني ومنظمات إلى غير ذلك.

فهذه المشاكل، أصبح كل المهتمين بها يتناولونها على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أظهرت دراسة مؤخرا - قام بها أمريكيون - أن من أهم المواضيع المتناولة والمتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، هي المواضيع الخاصة بالأسر وهي - كما تعلمون جميعا - مواضيع معقدة ومركبة وشاملة.

1- إذن يجب - في رأيي ورأي الكثيرين - أن ننظر إلى الأسرة كنسق، نسق يتفاعل مع أفرادها، ويتفاعل أفرادها مع بيئة، ومحيط معين، يتأثرون بالتحولات والتغيرات الجارية في هذا المحيط.

2 - يجب أيضا أن ننظر إلى الأسرة على أنها وحدة فيها عناصر مختلفة، احتياجاتهم مختلفة ومطالبهم مختلفة؛ وبالتالي أعتقد أن العمل المشترك بين كل القطاعات الوزارية والقوى المجتمعية، بما فيها الأسر نفسها، يمكن أن نجد حولا للمصاعب المطروحة على الأسر المعاصرة.

تكلمتم - سيدي - عن التفكك الأسري، أسبابه معروفة خاصة ما تعلق منها أولا، بالعلاقات ما بين

مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

السؤال نصه كالآتي:

يلاحظ - السيدة الوزيرة - خلال الخمس سنوات الأخيرة اختلالات في المنظومة الأسرية وتفكيك لبعض أواصرها، حتى وصل الأمر إلى مستوى الأصول نفسها، ما نتج عنه من ظواهر تقشعر لها الأبدان كاعتداء الأبناء على الوالدين وقد وصل إلى حد القتل، ناهيك عن أمور أخرى يندى لها الجبين. السيدة الوزيرة،

كيف تقرئين هذه الظاهرة؟ وماهي الاستراتيجية التي يمكن من خلالها ترميم مثل هذه الاختلالات؟ تقبلي - السيدة الوزيرة - فائق الاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر

بن سالم، والكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة للرد على السؤال، فلتفضل مشكورة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل لعضو مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن سالم، على اهتمامه بالأسرة التي تعد أساس كل المجتمعات البشرية واللبن التي يقوم عليها بناء الأفراد والمجتمعات.

في الحقيقة، سبقني الزملاء في الإجابة على كثير من الأسئلة أعتبر أن لها علاقة بالأسرة وتتعلق بتوفير رفاهية الأسر والأفراد، والسؤال المطروح بالدرجة الأولى كان: ماهي قراءتي لهذا الوضع أو لهذه السلوكات وكذلك ماهي الاستراتيجية المعتمدة لمواجهة هذه الظواهر؟

بالنسبة لقراءة هذه الظواهر، أعتقد أن التطورات والتحولات السريعة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، أصبحت تطرح تحديات على الخلية الأسرية، نتيجة

دولار تخصص للتنمية البشرية، طبعاً يشكل الفرد محور التنمية البشرية وضمان استفادتها. إذن، إلى جانب هذه السياسات هناك تشريعات أيضاً وهي كثيرة، الهدف من وضعها هو حماية الأسرة، كقانون الأسرة الذي ينظم العلاقات داخل الأسرة، الحقوق والواجبات، حماية الطفولة إلى غير ذلك من الإجراءات القانونية التي تساعد على حماية الأسرة وتماسكها.

إذن - كما قلت - السياسات القطاعية موجودة وحقت الكثير، لكن التوجه الجديد المعاصر بعد استفحال كل هذه المشاكل وهذه الظواهر من الآفات الاجتماعية، التوجه الجديد هو توفير إطار عام يضمن التكامل والتنسيق بين كل البرامج التي تمس كل فئات الأسرة ومتابعة تنفيذها، في إطار استراتيجية وطنية للأسرة، بأهداف محددة أي الأولويات المطروحة في عصرنا هذا وإجراءات قابلة للتنفيذ.

إذن، تم الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للأسرة منذ سنة 2007، وقد بدأنا بإجراء بحوث ودراسات تسهل معرفة واقع الأسرة الجزائرية، وتلمس النقائص للبحث عن إيجاد حلول لها.

يعني كانت هناك تحقيقات ميدانية، وندوات، وتحسيس، وإشراك حتى الأسر، وإشراك الأطفال والمسنين في هذه الندوات التي أجريناها عبر كثير من ولايات الوطن.

إذن، وتم من خلال هذه البحوث وهذه الدراسات استخلاص، ماهي الاحتياجات الجديدة للأسرة ورصد اهتماماتها ككيان أسري، يعني احتياجات الشباب، الأشخاص المسنين، ذوي الاحتياجات إلى غير ذلك من المواضيع التي أصبحت الأسر اليوم تطرحها وتدعو إلى الإسراع في إيجاد الحلول لها. ساهم في إعداد هذه الاستراتيجية كل القطاعات الوزارية، تقريبا كل القطاعات الوزارية، لأن مساهمة القطاعات الوزارية يعني قطاع وزاري يعطي لنا ما تم تحقيقه في مجالات معينة أي البرامج التي تم تحقيقها على مستوى الوزارة، أي كل الوزارات.

تم استخلاص ماهي المسائل التي لم يتمكن

الزوجين والعلاقات ما بين أفراد الأسرة، نتيجة ضغوطات الحياة، الصراعات وكذلك النزاعات بداخلها، لأنه بدأت حتى في مجتمعاتنا تطغى نوعاً ما الفردانية والمادية؛ وبالتالي تغليب - ربما - المصلحة الخاصة على مصالح الأسرة.

ثانياً، يشكل تراجع الدور التربوي للأسرة، - كما سبقني إليه أيضاً وزير التجارة - يساهم أيضاً في التفكك الأسري، لأنه دخلت وسائل جديدة، هذه الوسائل الجديدة تساهم أيضاً في توجيه وتربية أبنائنا، كوسائل الإعلام: التلفزيون، الأنترنت إلى غيرها من الوسائل؛ ولهذا فمثل هذه الوسائل لها تأثير قوي، خاصة الصورة على توجيه الأطفال وحتى التأثير في أفراد الأسرة وتوجيههم حسب الرسالة الإعلامية التي يراد توجيهها أو الترويج لها.

إذن، فالأسرة الجزائرية ليست في منأى عن هذه الظواهر المنتشرة في العالم.

فكما هو معلوم، الدولة الجزائرية تعطي أولوية كبيرة للأسرة، قليل من الدول التي يحتوي دستورها على مادة تخص الأسرة، فالمادة 58، تنص على أن الأسرة تستفيد من رعاية كل من الدولة والمجتمع، والدولة الجزائرية - كما نعلم وكما تعلمون - ومتابعتم للسياسات الحكومية، نطلع عليها من خلال أسئلتكم المستمرة والمطروحة على أعضاء الحكومة، فقد يستنتج من هذه السياسات التي تم اعتمادها خاصة السياسات الاجتماعية منذ السيادة الوطنية.

هذه السياسات الاجتماعية قد أتت بنتائج مثمرة جداً فيما يتعلق برفاهية وتحسين ظروف معيشة المواطنين في جميع المجالات، ولا يسعني هنا الوقت لإعطاء معطيات، والسادة الوزراء في كل مرة كل واحد منهم يأتي بالجديد فيما يتعلق بتطبيق سياسته على مستوى قطاعه.

والسياسات الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتنمية البشرية أعطتها الأولوية، اليوم في برنامج 2010-2014 الذي يديره السيد رئيس الجمهورية، يخصص أكثر من 40% من الميزانية، أي 286 مليار

القطاع الوزاري بالفعل من إيجاد حلول لها، لأنها لا تتعلق بالقطاع فقط، بل تتعلق بالأسرة نفسها لأن الأسرة نفسها لا بد أن تتحمل المسؤولية في إدارة هذه المشاكل إلى جانب القطاعات الوزارية المختلفة وكذلك المجتمع المدني اليوم، الذي أصبح يقوم بدور كبير في التخفيف من الثقل الواقع على الدولة.

إن، كل هذا العمل المشترك في نظر المعدين للاستراتيجية الوطنية للأسرة من أجل أن تحافظ على الأقل على كيان الأسرة وخاصة وفق تقاليدنا، ثقافتنا، حضارتنا، وديننا الذي يدعو ويعتبر أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع.

فالاستراتيجية الوطنية قدمت للحكومة منذ شهرين أو شهرين ونصف، وتم اعتماد هذه الاستراتيجية التي جرى حولها نقاش ثري وعام، بني - كما قلت - على مرجعية من القيم الروحية والحضارية للأمة، وكذلك المخططات التنموية المختلفة وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، الذي أُلح في كثير من المرات على ضرورة التنسيق الحكومي فيما يتعلق بالعمل في الميادين الخاصة، أي التي لها أولوية مباشرة وتمس الأسر مباشرة، وأُلح على ضرورة وضع استراتيجية وطنية للأسرة بالاسترشاد بالاستراتيجيات الوطنية التي وضعت على مستوى العديد من الدول، منها الدول العربية وأشير هنا أن الاستراتيجية التي وضعتها الجامعة العربية بخصوص الحفاظ على الأسرة وحماية الأسرة تم اعتمادها هنا بالجزائر في سنة 2005.

الموضوع - كما قلت - معقد ومتشابك مهما حاولت الشرح، ربما لا أتعرض لمسائل كثيرة بالتدقيق، بحيث إن البحوث والدراسات التي تمت، تم تسليط الضوء على:

1 - التطورات الديموغرافية، النمو الديموغرافي، يعني بعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية في 1962، كان عدد السكان في الجزائر لا يتجاوز 10 ملايين، اليوم نحن في حوالي 36 مليوناً، إذن المطالب تزداد والانشغالات تزداد والمشاكل

تتعدد.

الأسرة الجزائرية كانت أسرة ممتدة، كان فيها التعاون والتضامن، اليوم الأسرة نوية، تتكون من الزوج والزوجة بنسبة 60%، إضافة إلى أن الأعباء تزداد على الزوجين، ضغوط الحياة، اليوم دخول المرأة لسوق العمل، ربما يعني توفير دور الحضانة وإلى غير ذلك من الفوائد التي تساعد الأسرة وتساعد الزوجين على أداء مهامهما خارج الأسرة ليست بالقدر الكافي لتخفيف العبء على المرأة، تأخر سن الزواج أيضاً أصبح مشكلاً، ظاهرة العزوبة حتى العزوبة النهائية، أيضاً مجتمعنا بدأ يتأثر بهذه الظاهرة، التحول في الأدوار ومراكز الاهتمام داخل الأسرة، يعني أداء الأدوار ليس فيها انسجام ولا تنسيق، الأب يعتقد دائماً أن مهام الأسرة والمهام المنزلية هي من مهام المرأة فقط، بينما هي مسؤولية مشتركة بين الزوجين، هنا لازلنا - نوعاً ما - بعيدين عن تحقيق هذا الهدف - الذي اعتبره استراتيجياً - إذا أردنا أن نوجه أطفالنا ونربي أطفالنا لآبد أن يتحمل الأب والأم مسؤوليتهم، وحتى الدراسات التي خرجنا بها تبين أنه لازال في المجتمع الجزائري تضامن أسري بصورة كبيرة، ولكن هناك رغبة من حيث الشباب للعيش في بيت منزلي يضم الزوج والزوجة والأبناء، ولهذا أصبح المسنون، ربما، يفتقدون في بعض الأحيان الدفء العائلي، وهنا - لا قدر الله - لا يجب أن نصل كما وصلت المجتمعات الغربية حيث أصبح المسن يعيش في هياكل خارج الأسرة وهنا تكون الحالة النفسية للمسن، حتى وإن كان يتمتع بصحة جيدة، يكون في حالة نفسية منهارة جداً؛ وبالتالي لا بد أن نحافظ على هذا التواصل وهذا التضامن بالتحسيس والتوعية وبالتمسك بهذه القيمة التضامنية في مجتمعنا وتعزيزها بالعمل المشترك.

إن، تزايد هذه الفئة في مجتمعنا من 03%، أصبحت 07%، يعني فئة المسنين في تزايد ضمن المجتمع، فلا بد أن نوفر الإطار الذي يجعل المسن يعيش راحته والباقي من عمره في وضع مريح؛

الاستراتيجية، لأن في الاستراتيجية هناك محاور كبرى، ثم تأتي الأهداف الاستراتيجية، ثم تأتي الإجراءات التي يجب اعتمادها للإسراع في الاستجابة لهذه المطالب الخاصة بالأسرة.

– فالمحور الاستراتيجي الأول، هو حماية وتدعيم وسط الخلية الأسرية وتقوية وظائفها.
– تعزيز الحقوق والخدمات الموجهة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من بينهم – طبعا – المسنون.

المحور الاستراتيجي الثاني:

– تطوير بيئة ملائمة وصحة ذات نوعية وهو الشيء الذي يتكلم عليه وزير التجارة خاصة فيما يتعلق بترشيد الاستهلاك لدى المواطنين.
– اليوم أمراض السكري والضغط إلى غير ذلك هي نتيجة ماذا؟ نتيجة الإفراط في استهلاك مواد غير ضرورية ومضرة للصحة.

– المحور الاستراتيجي الرابع، تحديات العولمة ودور الأسرة في الحفاظ على القيم، اليوم الأسرة الجزائرية تتأثر بما يجري حولها من تحولات وتغيرات وحتى لا ندوب في المجتمعات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بقيمنا، لا بد من الحفاظ على الأسرة ومساعدتها على المحافظة على قيمها من بينها التضامن الأسري.

– المحور الاستراتيجي الخامس وهو تطوير الميكانزمات المؤسسية لضمان الانسجام الاجتماعي. نعطي بعض الأولويات التي تم إبرازها في هذه الاستراتيجية:

– صياغة وتنفيذ استراتيجية للاتصال في مجال الأسرة، لا بد لنا من استراتيجية خاصة للاتصال في مجال قضايا الأسرة.

– إتاحة المعلومات من خلال وسائل الإعلام والاتصال، المواطنون أحيانا ليسوا على دراية كبيرة بما تقوم به الدولة فيما يتعلق بجهد الدولة في السكن وفي القضاء على البطالة، وفي محاربة الرشوة، هذا الجهد أحيانا يذوب ربما في إطار لو كان الإصغاء للمواطنين لكانت الحلول سريعة، والإصغاء يتم على المستوى المركزي، ولكن

وبالتالي أعتقد أن هذه الفئة تحتاج إلى عمل كبير وإلا تخصيص برامج موجهة لهذه الفئة، طبعا الإنجازات – كما ذكرت – كبيرة وربما لا يتاح لي الوقت، فهو قصير لشرح كل الإنجازات.

آخر شيء هو تحسين معيشة وظروف المسنين بالزيادة في المنح وأجر المتقاعدين، وهذا كان من المطالب التي أدلت بها الفئات المستجوبة، إذ قالوا: لا بد من تحسين ظروف معيشة المسن.

إذن الدولة – كما قلت – اهتمت بالميكانيزمات المؤسسية، بحيث إنها رفعت المستوى، بحيث كانت وزارة منتدبة تابعة للحكومة، أو كتابة دولة للتضامن الوطني ثم تم الرفع من هذا المستوى فأصبحت هناك وزارة قائمة بحد ذاتها وتتكفل بالأسرة والتضامن الوطني، إضافة إلى وزارة منتدبة مكلفة بملف الأسرة وقضايا المرأة، إذن من الناحية المؤسسية فيه اهتمام للدولة، التحسن المطرد في معيشة ورفاهية الأسرة فيما يتعلق خاصة بالصحة، التربية والتكوين، أنتم تعرفون كم من جامعات، ومراكز جامعية ومؤسسات تربوية بحوالي 20.000 بين متوسطة وثانوية ونجدها في كل ربوع الوطن.

رغم كل هذه الجهود لازالت الأسر الجزائرية تعيش مشاكل وتعيش صعوبات، مثلا ظاهرة الطلاق هذه الظاهرة التي تعرف تزايد 50 حالة في ظرف سنة واحدة، وهذا خطير وخطير جدا، ومن المعلومات المستقاة من طرف المتخصصين في مجال الأوساط القضائية، أن هذه الظاهرة تتم في أوساط الشباب بصورة خاصة بحيث لا يتجاوز الزواج أحيانا ستة أشهر، شهرين، عاما، عامين وحتى أربع سنوات وهذا خطير جدا ويتطلب منا عملا كبيرا في هذا الإطار، إلى جانب – رغم تلبية البرامج الوطنية فيما يتعلق باحتياجات السكن فيما يتعلق بالبطالة التي انخفضت إلى 10%، ملايين السكنات تبنى هنا وهناك – مطالب الأسرة الأساسية التي هي العمل والسكن والتأكيد على فضاءات الترفيه بالنسبة للأسر، إذن سأحاول أن أعطي بعض المحاور التي تم التركيز عليها في هذه

هناك قطيعة في كثير من الأسر، لا يوجد تواصل، هذه وسائل ووسائط الإعلام الحديثة أنقصت من التواصل داخل الأسرة، فبدلاً من أن يكون التواصل ونربي أولادنا ونوجههم بأساليب ومناهج عصرية وليس بالضرب أو الشتم أو السب، اليوم لما نجد أطفالاً في الشوارع، كثير منها ليس بسبب الفقر أو مشكل السكن، بل بسبب انقطاع التواصل داخل الأسرة؛ وبالتالي يقع الانحراف.

– توجيه الشباب والأطفال للإقبال على الخدمات الترفيهية والثقافية، كم من شباب يذهب لدور الثقافة وللمسرح وللسينما؟ قليل من الشباب الذي يهتم بهذه الوسائل.

– تكثيف شبكة المرافق القاعدية المتخصصة في التسلية والترفيه.

– تحسين نوعية الخدمات الموجهة للمسنين.

– السهر على تطبيق القانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، قليل من الدول التي وضعت قانوناً خاصاً بالمسنين يضمن كرامة المسن ويحميه، سواء داخل أسرته أو خارجها، فالقانون فيه 40 مادة ويحدد كيفية الاهتمام بالمسن، سواء داخل الفضاء الأسري بتقديم الخدمات للأسر المعوزة التي إمكانياتها قليلة وتدعو أيضاً الأسر التي عندها إمكانيات أن تساهم في رفاهية المسن وتستفيد من خبرة هذا المسن، هذا المسن لا بد أن نستفيد منه كمجتمع، هو الذي يوجهنا، يرشدنا، لأنه يمتلك تجربة وخبرة كبيرة جداً؛ أيضاً كثيراً ما تكون حالة المسن هشة، لأنه لا توجد مصالح متخصصة في أمراض الشيخوخة، على مستوى المستشفيات، يذهب ليعالج – وهنا أطباء حاضرون معنا – المسن يؤخذ كأى فرد آخر يعاني من أمراض أخرى.

أمراض المسن تحتاج إلى تقنيات طبية جديدة والأسر اليوم أعتقد أنها تحتاج إلى ذلك.

قضية البيئة أيضاً مهمة جداً، إذا كان محيطنا وبيئتنا لا يساعدان على خلق فضاء نظيف، فمن الذي يقوم بنظافة الحي؟ ليست البلدية فقط! حتى المواطن، الفرد يساهم في تنظيف محيطه، ولهذا

بصورة خاصة على المستوى المحلي.

– تطلبت الاستراتيجية تقييم قانون الأسرة.

– تعميم البحث بصورة كبيرة في قضايا الأسرة.

– إدراج مواضيع تتعلق بالأسرة في المناهج التربوية والتعليم بصورة عامة.

– تأهيل الجمعيات والأئمة والمرشدين للقيام بحملات تحسيسية تجاه الأسرة، بخصوص الآثار السلبية للنزاعات على الحياة العائلية، حماية لها من التفكك، وهنا لا بد من التخصص في هذا المجال، إذا قلنا بأن ناساً من أهل الخير، الدعاة للخير إذا لم يكن هؤلاء على علم ودراية للرسائل التي يقدمونها والتي تهدف بالأساس إلى تماسك الأسرة، أحياناً الرسالة أو التحسيس أو الدعوة تأتي بنتائج عكسية لأنه أحياناً يركزون على فرد ويعتبرون مثلاً التفكك الأسري – وهذا كثيراً ما نسمعه – بأنه راجع لعمالة المرأة، راجع إلى كذا، أنا أعتقد بأن المسؤولية مشتركة إذا كان – مثلاً – قمنا بالتركيز وتعميق النزاع داخل الأسرة يصعب إيجاد حلول لمثل هذه القضايا.

إذن، هناك مطالب كثيرة واستراتيجيات وأهداف كثيرة، تسعى هذه الاستراتيجية إلى تنفيذها ولها مجال ومدة إلى غاية 2015 وهي المحطة التي يتم فيها عالمياً تقييم مدى تطبيق الدول لأهداف الاستراتيجية، التي تتضمن المسائل المتعلقة بالأسرة. من المسائل التي يجب التركيز عليها أيضاً والتي تحت الاستراتيجية على تناولها وإيجاد الحلول لها، هي تكوين اختصاصيين في رعاية الطفولة.

الطفولة مسألة حساسة ودقيقة جداً! لما نقول الطفولة فهي شخصية الإنسان التي تتكون وهو في بطن أمه، إذا أساءت أمه معاملته فلن يكون سليماً.

ثم بعد الولادة كيف نعتني بهذه الطفولة؟ ثم بعد سن ثلاث سنوات، إلى غير ذلك إلى غاية سن المراهقة التي أعتقد أننا في الجزائر لا نوليها الاهتمام الكبير، لأننا إذا كان اليوم نلوم شبابنا لماذا يكسر ولماذا يهدم؟ فلأنه، أولاً، لا يوجد تواصل داخل أفراد الأسرة،

الدعوة إلى تشجيع مبادرات المواطنة هي أيضا احترام الرأي والرأي الآخر، لا يعتقد الإنسان برأيه وهنا لا يمكن إشاعة السلام والمحبة في المجتمع إذا لم يوجد الرأي والرأي الآخر، واحترام الرأي والرأي الآخر، وهنا يقع علينا جميعا عبء تربية أبنائنا على حسن الإصغاء وعلى تقبل الرأي والرأي الآخر، وخاصة نحن نعيش هذه السنة، بلادنا تعيش وتعرف مجموعة من الإصلاحات أعتقد أن مساهمتنا جميعا في تحقيق هذه الإصلاحات هي ضمان ديمقراطية مجتمعنا، ضمان رفاهية أسرنا ومجتمعنا.

سيدي رئيس الجلسة،

أعتذر عن الإطالة، الموضوع مهم جدا، يتطلب ساعات وساعات وأنا مستعدة أن آتي إلى مجلس الأمة، وأتقدم بالاستراتيجية الوطنية للأسرة، لأنني أرى في أعضاء البرلمان، النواب وأعضاء مجلس الأمة طرفا فاعلا في إنجاز هذه الاستراتيجية، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة، وإن شاء الله في جلسة استماع نتعرض بدقة إلى هذا الموضوع المهم.

إن، شكرا للسيدة الوزيرة وأسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد التعقيب على ما جاءت به السيدة الوزيرة؟

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ لن أعقب كثيرا، ماعدا أنني أشكر السيدة الوزيرة على هذه المقاربة أو هذه القراءة الاجتماعية والنفسية، التي من خلالها أعطت لنا الكثير عن قضايا الأسرة وعن الظاهرة، نفسها التي كان السؤال ينطلق منها لأنه بعد تفاقم الظاهرة، وهي التي أصبحت تنذر بهدم البنية الأسرية، خاصة حين يتعلق الأمر بالأصول – كما قلت مثلما تطالعنا يوميا الجرائد وتشهده جلسات المحاكم – وما ينبئ بتحويلات خطيرة، إلا أن المسألة – كما أشارت السيدة الوزيرة – لا يمكن أن تدرس بشكل معزول

إنما المسألة شمولية.

أنا أشكر السيدة الوزيرة على هذه القراءة وعلى هذا البحث الذي قدمته لنا من خلال هذه الجلسة والذي ينبئ بأن السيدة الوزيرة مطلعة على هذه القضايا بعمق، أتمنى لها النجاح في مهمتها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم، الكلمة من جديد إلى السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا للسيد بن سالم على هذا التشجيع، وأعتقد أن طرح هذه المسائل والقضايا بهذا المستوى ينبئ – إن شاء الله – بالخير، وهذا دليل على أن النواب وأعضاء مجلس الأمة ينقلون باستمرار انشغالات المجتمع، انشغالات الأسر وإن شاء الله بالتعاون مع بعضنا البعض سنجد الحلول لهذه المشاكل، وما ذلك على جزائرتنا الحبيبة بعزير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: إن شاء الله، شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابات عليها.

أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة على ما عبروا عليه وما قالوه في إطار جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية.

الشكر موصول أيضا إلى السيدة والسادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة.

يستأنف مجلس الأمة أشغال جلساته العلنية يوم الثلاثاء القادم 24 جانفي 2012 على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وذلك لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2009، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة الثلاثين**

ثمن النسخة الواحدة 12 دج	الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16
-----------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 26 ربيع الأول 1433

الموافق 19 فيفري 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587